

ضد أمانة عمان

«طلال ابوغزالة» ترفع دعوى امام محكمة العدل العليا بشأن استملاك اراضٍ

□ عمان - الدستور - صقر الطويقات

اعلنت مجموعة طلال ابوغزالة امس انها ستقوم اليوم برفع دعوى قضائية امام محكمة العدل العليا ضد امانة عمان بعد قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٢ ايار ٢٠٠٧ باستملاك القطعة رقم ٣٤٢ حوض ١٤ اللويحة الوسطاني، والقطعة رقم ٢٤٤ حوض ١٤، وبيعها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في مبنى مجموعة طلال ابوغزالة.

واوضح المستشار القانوني لمجموعة طلال أبوغزالة المحامي عمر العطوط انه على مدى العامين الماضيين وخلال المراحل التي مرت بها قضية طلال ابوغزالة مع امانة عمان من قرارات منع التصرف مروراً بالمفاوضات للضغط على المجموعة لبيع عقاراتها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير، والتلويح باستملاك العقارات اذا لم توافق المجموعة على البيع وصولاً الى صدور قرار الاستملاك، كانت المجموعة قد حذرت من ان كل ما يجري هو بهدف نزع الملكية جبراً لصالح مشروع تجاري ربحي خاص.

واشار الى أن القرار لا يزال خاضعاً للطعن أمام محكمة العدل العليا حسب القوانين المرعية، مبينا ان عمليات البيع بعد قرار الاستملاك بقصد النفع العام، وبيعها بعد الاستملاك هو اعتداء على الحقوق الدستورية للمواطن واعتداء على امانة عمان. ويذكر ان مجموعة طلال أبوغزالة تلقت مذكرة بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ من امانة عمان تطلب إخلاء وتسليم الأبنية والمنشآت التابعة للمجموعة في منطقة العبدلي للأمانة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغ المذكرة تمهيداً لهدمها، وذلك استناداً إلى قرار لجنة الاستملاك والأملك في امانة عمان.